

المواطنة الدستورية الرقمية في الدول الهشة: من المشاركة الافتراضية الى التمثيل السياسي

داليدا بيطار

الجامعة اللبنانية (لبنان)

Digital Constitutional Citizenship in Fragile States: From Virtual Participation to Political Representation

Dalida Bitar

<https://orcid.org/0009-0006-4395-5001>

Lebanese University (Lebanon), d.bitar@ul.edu.lb

تاريخ الاستلام: 2026/02/03 تاريخ القبول: 2026/02/26 تاريخ النشر: 2026/03/01

المخلص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية المواطنة الرقمية في الدول الهشة من منظور علم الاجتماع السياسي، مقارنةً العلاقة بين المشاركة الافتراضية والتمثيل السياسي من خلال تحليل العلاقة بين المشاركة الافتراضية والتمثيل السياسي في ظلّ التحوّل الرقمي المتسارع. وتنطلق من فرضية مفادها أنّ الرقمنة لا تُنتج بذاتها مواطنة فاعلة ما لم تُدمج ضمن إطار دستوري-مؤسسي متماسك يؤسّس للشرعية، ويضمن تكافؤ النفاذ، ويُخضع الممارسة الرقمية لمبادئ سيادة القانون والمساءلة.

وتسعى الدراسة إلى سدّ فجوة نظرية قائمة بين أدبيات الحوكمة الرقمية وأدبيات هشاشة الدولة، من خلال اقتراح مفهوم «المواطنة الدستورية الرقمية» بوصفه إطاراً تحليلياً يربط التحوّل التكنولوجي ببنية السلطة القانونية وآليات التنظيم المؤسسي داخل الدولة. وبدل الافتراض بأن التوسّع الرقمي يحمل بالضرورة أثراً ديمقراطياً، تُقارب الدراسة المواطنة الرقمية بوصفها رهينة دسترة الحقوق الرقمية وقدرة الدولة على إخضاع الفضاء السيبراني لمبدأ المشروعية والرقابة القضائية.

منهجياً، تعتمد الدراسة مقارنة تحليلية-مؤشرية مقارنة تستند إلى مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI)، ومؤشر المشاركة الإلكترونية (EPI)، ومؤشر سيادة القانون (2024)، وذلك عبر مقارنة حالات لبنان وتونس والعراق بوصفها تمثل أنماطاً متدرجة من الهشاشة المؤسسية ضمن سياق إقليمي مشترك. وتكشف النتائج عن فجوة بنيوية بين الجاهزية التقنية وصلابة الإطار القانوني-المؤسسي، بما يشير إلى أنّ القدرة الرقمية تعمل كمتغيّر وسيط يتوقّف أثره التمثيلي على متانة البنية الدستورية والتنظيمية.

وتخلص الدراسة إلى أنّ التحوّل الرقمي في السياقات الهشة يعمل بوصفه متغيّراً مُضاعفاً لبنية الدولة القائمة؛ فهو يعزّز القدرة التمثيلية حين تكون الشرعية المؤسسية راسخة، ويُعيد إنتاج الهشاشة حين تضعف مرتكزات الدسترة والمساءلة. وعليه، لا يُقاس نجاح المواطنة الرقمية باتساع البنية التقنية فحسب، بل بمدى إدماج الفضاء السيبراني في منظومة السلطة الخاضعة للقانون وتحويله إلى مجال تمثيلي مُلزم مؤسسياً.

كلمات مفتاحية: المواطنة الرقمية، الدول الهشة، الشرعية المؤسسية، الحوكمة الرقمية، التمثيل السياسي، سيادة القانون.

Abstract:

This study examines digital citizenship in fragile states from a political sociology and constitutional–institutional perspective, focusing on the relationship between virtual participation and political representation under conditions of accelerated digital transformation. It argues that digitalization does not in itself generate effective citizenship unless it is embedded within a coherent framework of institutional legitimacy grounded in the rule of law, equal access, and enforceable accountability mechanisms.

Addressing a theoretical gap between digital governance scholarship and fragile state literature, the study advances the concept of “Constitutional Digital Citizenship” as an analytical framework that reconnects technological transformation with the structural foundations of legal authority and institutional regulation. Rather than assuming that digital expansion is inherently democratizing, the study conceptualizes digital citizenship as contingent upon the constitutionalization of digital rights and the capacity of the state to subject cyberspace to legality and judicial oversight.

Methodologically, the research adopts a comparative, indicator-based approach drawing on the United Nations E-Government Development Index (EGDI), the E-Participation Index (EPI), and the Rule of Law Index (2024). Through a structured comparison of Lebanon, Tunisia, and Iraq, the findings reveal a structural gap between technical digital readiness and institutional solidity. The results suggest that digital capacity functions as a mediating variable whose representative impact depends on the robustness of constitutional and regulatory frameworks.

The study concludes that in fragile contexts, digital transformation operates as a structural amplifier: it enhances representative capacity where institutional legitimacy is consolidated and reproduces systemic fragility where constitutional foundations remain weak. Consequently, the success of digital citizenship should be assessed not by the breadth of technological infrastructure, but by the degree to which cyberspace is effectively integrated into the architecture of legal authority and accountable governance.

Keywords: Digital Citizenship; Fragile States; Constitutionalizing; Institutional Legitimacy; Digital Governance; Political Representation; Rule of Law.

مقدمة:

تعدّ المواطنة أحد المفاهيم المركزية في علم الاجتماع السياسي، إذ تشكّل الإطار الناظم للعلاقة بين الفرد والسلطة ضمن بنية الدولة الحديثة، وتُعاد من خلاله صياغة أنماط الشرعية والتمثيل وتوزيع القوة في المجال العام. غير أنّ هذا المفهوم، الذي تبلور تاريخياً داخل هندسة الدولة الوطنية ومؤسساتها التمثيلية، يشهد تحوُّلاً بنيويًا في ظلّ التسارع الرقمي الذي أعاد تشكيل المجال العام وآليات الوساطة السياسية، وآليات إنتاج المعنى والسلطة. وفي هذا السياق، لا تُفهم الرقمنة بوصفها مجرد تحديث إداري، بل لاعتبارها تحوُّلاً بنيويًا في أنماط توزيع القوة داخل الحقل السياسي، بما يعيد رسم علاقات التأثير بين الدولة والنخب والمجتمع.

لم يعد الفضاء العام مجالاً مادياً صرفاً، بل أصبح يتكوّن بصورة متزايدة داخل بيئات رقمية تُمارَس فيها أشكال جديدة من التعبير والتنظيم والمساءلة. وفي هذا السياق، برز مفهوم "المواطنة الرقمية" بوصفه توصيفاً لتحوّل الممارسة الحقوقية إلى الفضاء السيبراني. غير أنّ هذا الامتداد يطرح سؤالاً يتجاوز البعد التقني ليطال البنية السوسولوجية للدولة ذاتها: هل يُفضي التحوّل الرقمي إلى إعادة توزيع فعلي للقوة في التأثير في على عملية صنع القرار العام، أم يعيد إنتاج أنماط الهيمنة والاختلال القائمة أصلاً في صيغة رقمية؟

تنطلق الأدبيات المعاصرة في الغالب من افتراض ضمني مفاده أنّ الدولة، بوصفها إطاراً مؤسسياً مستقرّاً، قادرة بطبيعتها على استيعاب التحوّل التكنولوجي ضمن منظومة الحقوق القائمة. في المقابل، تتناول أدبيات هشاشة الدولة ضعف القدرات المؤسسية من زاوية احتكار السلطة أو تقديم الخدمات أو إدارة النزاع، دون إدراج البعد الرقمي بوصفه مجالاً لإعادة تشكيل العلاقة بين السلطة والحقوق. ويكشف هذا الانفصال عن فجوة تحليلية تتمثل في غياب الربط المنهجي بين صلاية الإطار القانوني-المؤسسي، وقابلية الرقمنة لأن تتحوّل إلى ممارسة مواطنة ذات أثر تمثيلي فعلي داخل السياقات الهشة.

تتمثّل إشكالية هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين التحوّل الرقمي وإعادة تشكيل أنماط المشاركة السياسية والتمثيل السياسي في الدول الهشة. فعلى الرغم من التوسّع المتزايد في استخدام المنصّات الرقمية بوصفها أدوات للتعبير والمشاركة العامة، لا يزال أثر هذه الوساطة في إنتاج تمثيل سياسي مؤسسي فعّال موضع نقاش في الأدبيات المعاصرة، ولا سيّما في سياقات الدول الهشة التي تعاني ضعفاً في البنية القانونية والمؤسسية.

وانطلاقاً من ذلك، تتمحور هذه الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن للمواطنة الرقمية أن تسهم في إعادة تشكيل المشاركة السياسية داخل الدول الهشة؟ وهل تتمثّل امتداداً لمسار بناء الدولة القانونية، أم تُعيد إنتاج هشاشتها ضمن فضاء سيبراني يتّسم باتساع النفاذ وضعف الضبط المؤسسي؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنّ التحوّل الرقمي لا يُنتج مواطنة فاعلة، بل تتوقف فاعليته على مدى اندماجه في بنية دستورية-مؤسسية قادرة على إخضاع المجال الرقمي لمبدأ المشروعية، وضمان تكافؤ النفاذ، وإخضاع الرقابة على الفعل الإداري الرقمي. فالتكنولوجيا قد توسّع إمكانات التعبير، لكنها لا تُحوّل المشاركة إلى تمثيل سياسي ملزم ما لم تُدرج ضمن نظام قانوني يحدّد شروط الإلزام والمساءلة.

منهجياً، تعتمد الدراسة مقارنة تحليلية-مقارنة ذات طابع مؤشّراتي، تستند إلى مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) ومؤشر المشاركة الإلكترونية (EPI)، إلى جانب مؤشر سيادة القانون. بوصفها أدوات تحليلية لاختبار الترابط البنوي بين الجاهزية الرقمية ومتانة الإطار القانوني-المؤسسي، من دون افتراض علاقة سببية خطّية بين التقدّم التقني وتعزيز التمثيل السياسي. وتهدف هذه المقاربة إلى الانتقال في التحليل من قياس الكفاءة التقنية إلى تحليل شروط إنتاج الشرعية داخل الفضاء الرقمي.

ويندرج هذا العمل في حقل علم الاجتماع السياسي، حيث تُقارب الرقمنة ليس باعتبارها سياسة قطاعية أو تحديداً إدارياً فحسب، بل بوصفها لحظة لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجال العام. وفي هذا الإطار، تقترح الدراسة مفهوم «المواطنة الدستورية الرقمية» بوصفه إطاراً تحليلياً يربط التحوّل التكنولوجي بمنطق الدولة القانونية، ويقيس مدى خضوع الفضاء السيبراني لسيادة القانون وقدرته على إنتاج تمثيل سياسي مؤسسي ملزم مؤسسياً. وعليه، تُفهم المواطنة الرقمية

هنا لا كامتداد تقني للمواطنة التقليدية، بل كمؤشر على قدرة الدولة على إعادة إنتاج مشروعيتها في فضاء عام متحوّل تحكمه الشبكات والخوارزميات وأنماط الوسائط الرقمية.

المبحث الأول

الإطار القانوني للمواطنة الرقمية في الدولة الحديثة

يشهد مفهوم المواطنة تحولات عميقة في ظلّ التطوّر التكنولوجي المتسارع، حيث لم تعد علاقة المواطن بالدولة محصورة في المجال المادي أو في آليات المشاركة التقليدية، بل أصبحت تمتد إلى فضاءات رقمية تُمارس فيها الحقوق والواجبات بوسائل إلكترونية تتطلّب إطارًا قانونيًا جديدًا يضمن الشرعية والشفافية.

إنّ تمثّل المواطنة الرقمية اليوم يعدّ أحد المداخل الرئيسة لتحديث الدولة وتعزيز مشروعيتها، لا سيّما في الدول التي تسعى إلى إعادة بناء مؤسساتها بعد فترات من الهشاشة أو الصراع.

المطلب الأول: تطوّر مفهوم المواطنة في القانون العام

يُعدّ مفهوم المواطنة من أكثر المفاهيم ديناميكية في الفكر القانوني والسياسي، إذ تطوّر من رابطة ولائ تقليدية إلى رابطة قانونية تقوم على الاعتراف بالحقوق الأساسية والمشاركة في الحياة العامة. في الفكر الدستوري الحديث، أصبحت المواطنة مرتكزًا لمبدأ سيادة القانون، ومقياسًا لشرعية الدولة الحديثة التي تقوم على المساواة أمام القانون وعدم التمييز بين الأفراد. (Habermas, 1991, p. 27)

وقد عرفت المواطنة، منذ الثورة الفرنسية، انتقالاً من مفهوم الانتماء إلى مفهوم المشاركة، فالمواطن لم يعد مجرد تابع للدولة، بل شريك في صياغة سياساتها ومساءلة سلطاتها. (Rousseau, 2004, p. 115) ومن هنا نشأ التمييز بين المواطنة القانونية (الانتماء إلى دولة) والمواطنة الفاعلة (المشاركة في الحياة العامة)، وهو تمييز يعيد الاعتبار لدور الفرد بوصفه فاعلاً سياسياً وقانونياً في آن واحد.

مع التحوّل الرقمي ظهرت الحاجة إلى توسيع مفهوم المواطنة ليشمل الفضاء الإلكتروني بوصفه امتداداً للفضاء العام. فالمواطن اليوم يمارس حقّ التعبير والمشاركة والرقابة، عبر أدوات رقمية تمكّنه من التفاعل مع مؤسسات الدولة دون وسائط تقليدية. وقد دفعت هذه التحوّلات بعض الفقهاء إلى اقتراح مصطلحات جديدة مثل المواطنة الشبكية (Networked Citizenship) (Castells, 2010, p. 52) أو المواطنة الافتراضية (Virtual Citizenship). (Mossberger et al., 2008, p. 24)، وهي مفاهيم تعبّر عن بروز فاعل قانوني جديد في المجال العام الرقمي.

غير أنّ التحوّل المفاهيمي الذي طال المواطنة في سياق الدولة الحديثة لم يُواكب بصورة كافية بتحليل نظري معمّق لموقع المواطنة الرقمية ضمن بنية الدولة القانونية. فعلى الرغم من اتساع الأدبيات الدولية التي تناولت العلاقة بين التكنولوجيا والمجال العام، فإنّ معظمها انطلق من فرضية ضمنية مفادها أنّ الدولة، بوصفها إطاراً مؤسسياً مستقرّاً، قادرة بطبيعتها على استيعاب التحوّل الرقمي ضمن منظومة الحقوق القائمة. (OECD, 2023, p. 15)

ففي سياق تنظير المجال العام، ربط Jürgen Habermas بين شرعية السلطة وقدرتها على الاستجابة للنقاش العمومي العقلاني، وهو نقاش بات اليوم يتموضع بصورة متزايدة في الفضاءات الرقمية. (Habermas, 1991, p.27)، كما ذهب Manuel Castells إلى أنّ المجتمع الشبكي أعاد توزيع مصادر القوة، بحيث لم تعد الدولة الفاعل الرئيس في إنتاج المعنى والسلطة، بل أصبحت شبكات الاتصال الرقمية جزءاً من البنية التكوينية للنظام السياسي ذاته. (Castells, 2010, p. 407) وتطوّرت هذه النقاشات لاحقاً ضمن ما بات يُعرف بأدبيات "الدستورية الرقمية" (Digital Constitutionalism)، التي تسعى إلى إخضاع الفضاء السيبراني لمبادئ الحقوق الأساسية، وسيادة القانون، والمساءلة المؤسسية. (Celeste, 2021, p. 12)

كما برزت اتجاهات بحثية تعالج "حوكمة المنصات (Platform Governance) و"المساءلة الخوارزمية (Algorithmic Accountability)، معتبرة أنّ الخوارزميات لم تعد أدوات تقنية محايدة، بل فاعلاً منظماً لتدقيق المعلومات، ومؤثراً في تشكيل الرأي العام، وفي إعادة تعريف حدود السلطة السياسية. (Gillespie, 2018, p.18) وتندرج هذه التحليلات ضمن موجة أحدث من الأدبيات التي تُعالج الحوكمة الخوارزمية بوصفها شكلاً جديداً من تنظيم السلطة في المجال العام، حيث لا تعمل التكنولوجيا كأداة محايدة، بل كبنية مؤسّسة لإعادة توزيع التأثير والضغط.

غير أنّ هذه المقاربات، على أهميتها، تتأسّس غالباً على سياقات دول تتمتع بصلاصة دستورية ومؤسسية، حيث تُفترض مسبقاً فاعلية القضاء، واستقرار الإطار التشريعي، ووضوح آليات الرقابة. وبالتالي، فإنّ سؤال "كيف تُدار المواطنة الرقمية؟" يُطرح داخل بنية دولة قانون قائمة، لا في سياق دول تعاني هشاشة في بنيتها التنظيمية، أو اضطراباً في مبدأ المشروعية ذاته.

في المقابل، تناولت أدبيات "الدول الهشة" إشكالية ضعف الدولة من منظور احتكار العنف، وتقديم الخدمات، وبناء الثقة المؤسسية، كما في تحليلات World Bank حول الهشاشة والنزاع والعنف، (World Bank, 2023, p. 2) أو في إطار مقاربات بناء الدولة التي قدّمها Francis Fukuyama (Fukuyama, 2004, p. 17) إلا أنّ هذه الأدبيات نادراً ما عالجت التحوّل الرقمي بوصفه اختصاراً لقدرة الدولة الهشة على إعادة إنتاج شرعيتها داخل الفضاء السيبراني.

ومن هنا تتبدّى فجوة نظرية مزدوجة: فأدبيات المواطنة الرقمية تُركّز على التكنولوجيا داخل دول قوية، بينما أدبيات الهشاشة المؤسسية تُغفل البعد الرقمي بوصفه مجالاً لإعادة تشكيل العلاقة بين السلطة والحقوق. ولا يظهر في الأدبيات ربطٌ منهجي كافٍ بين مستوى صلاصة الإطار الدستوري-المؤسسي، وقابلية التحوّل الرقمي للتحوّل إلى ممارسة مواطنة ذات أثر تمثيلي فعلي.

ويختلف مفهوم «المواطنة الدستورية الرقمية» المقترح في هذه الدراسة عن أدبيات «الدستورية الرقمية» (Digital Constitutionalism) من حيث نطاق التحليل ووظيفته؛ فالأخيرة تنشغل أساساً بتنظيم السلطة الخاصة للمنصات العابرة للحدود وإخضاعها لمبادئ الحقوق الأساسية، بينما ينصرف المفهوم المطروح هنا إلى مساءلة قدرة الدولة ذاتها، في سياقات هشاشة مؤسسية، على تحويل الرقمنة إلى ممارسة تمثيلية مُلزّمة قانوناً. كما يتجاوز مفهوم «المواطنة الشبكية» (Networked Citizenship) الذي يركّز على أنماط التفاعل الأفقي داخل الفضاء الرقمي، ليعيد إدماج الفعل الرقمي داخل منطق السلطة العامة وسيادة القانون. وعليه، لا يفهم هذا المفهوم بوصفه توصيفاً لوضع المواطن في الشبكة، بل إطاراً معيارياً-مؤسسياً يقيس درجة خضوع المجال الرقمي لمنطق الدسترة، وإمكانية تحويله إلى مجال تمثيلي مُنتج للشرعية. وبهذا المعنى، يشكّل المفهوم قطيعة تحليلية مع المقاربات التقنية-التشاركية التي تفصل بين الفضاء الرقمي وبنية الدولة القانونية. استناداً إلى ذلك، تقترح هذه الدراسة مفهوم «المواطنة الدستورية الرقمية» بوصفه إطاراً تحليلياً يربط بين التحوّل التكنولوجي ومنطق الدولة القانونية. فالمواطنة الرقمية، في هذا التصوّر، لا تُختزل في النفاذ إلى المنصات أو في رقمنة الخدمات العامة، بل تتأسّس على ثلاثة مرتكزات مترابطة: دسترة الحقوق الرقمية، إخضاع الفضاء السيبراني لمبدأ المشروعية، وضمان الرقابة القضائية على الفعل الإداري الرقمي. وبهذا المعنى، ينتقل التحليل من قياس مستوى التطوّر التقني إلى مساءلة قدرة الدولة على تحويل التكنولوجيا إلى شرعية مؤسسية، بحيث يصبح المجال الرقمي امتداداً منضبطاً للفضاء العام الخاضع لسيادة القانون.

ويمكن تفكيك مفهوم «المواطنة الدستورية الرقمية» إلى ثلاثة أبعاد مترابطة:

- بعد معياري يتعلّق بدسترة الحقوق الرقمية وإدراجها ضمن منظومة الحقوق الأساسية؛

- بعد مؤسسي يرتبط بقدرة الدولة على إخضاع الفضاء الرقمي لآليات المشروعية والمساءلة؛

- بعد تمثيلي يتصل بإمكانية تحويل التفاعل الرقمي إلى تأثير مُلزم في صناعة القرار العام.

غير أنّ هذا التحوّل لم يُواكب، في كثير من التشريعات العربية، بتعديلات دستورية أو قانونية واضحة تضمن حماية الحقوق الرقمية أو تحدّد مسؤولية الدولة عنها، ما أبقى الممارسة الرقمية في نطاق تنظيمي غير مكتمل، وأضعف أثرها التمثيلي والمؤسسي. (ياسين، 2023، ص 21)

المطلب الثاني: الإطار الدستوري للحقوق الرقمية

تعدّ الحقوق الرقمية امتدادًا للحقوق والحريات الأساسية التي كرّستها الدساتير الحديثة، ولا سيّما حرية التعبير، الحق في الخصوصية، وحق الوصول إلى المعلومات. فالدستور، باعتباره القانون الأعلى، هو المرجعية التي يجب أن تؤطّر العلاقة بين المواطن والدولة في المجالين المادي والرقمي على السواء.

وقد بدأت بعض الدساتير المعاصرة تُدرج نصوصًا تتعلق بالفضاء الرقمي. فالدستور التونسي لعام 2022، مثلاً، نصّ على حماية البيانات الشخصية كحقّ أساسي، وألزم الدولة بضمان أمن الفضاء السيبراني. (دستور الجمهورية التونسية، 2022، المبحث، 55). وفي فرنسا، أقرّ المجلس الدستوري في قرارات عدّة أنّ حرية التعبير تمتد إلى الفضاء الإلكتروني وتخضع للقيود نفسها التي تحكم وسائل الإعلام التقليدية. (Conseil Constitutionnel Français, mars 2011)

في المقابل، لا يزال العديد من الدساتير العربية، ومن بينها الدستور اللبناني لعام 1926 (بصيغته المعدّلة)، خاليًا من أي إشارة مباشرة إلى الحقوق الرقمية أو إلى التنظيم القانوني للفضاء السيبراني. ويؤدّي هذا الفراغ إلى هشاشة قانونية تجعل الممارسة الرقمية خاضعة لاجتهادات السلطة التنفيذية أو للمصالح السياسية، بدل أن تكون مؤسّسة على قواعد دستورية صريحة.

من منظور القانون العام، فإنّ حماية الحقوق الرقمية تقتضي أمرين متكاملين:

1. تأصيل الحق في النفاذ الرقمي ضمن منظومة الحقوق الأساسية.

2. إخضاع النشاط الرقمي لمبدأ المشروعية عبر آليات رقابية وقضائية فعّالة.

وتبدو هذه المسألة جوهرية في الدول الهشة، حيث يُستخدم التحوّل الرقمي أحيانًا لتقييد الحريات بدل توسيعها، في غياب قوانين تضمن الشفافية والمساءلة. (ESCWA, 2023, p. 34)

المطلب الثالث: مبدأ المشروعية والحق في المشاركة السياسية الإلكترونية

يُعدّ مبدأ المشروعية حجر الزاوية في القانون العام، إذ يقضي بأنّ جميع تصرّفات الإدارة والسلطات العامة يجب أن تستند إلى نصّ قانوني صريح. ومن ثمّ فإنّ المشاركة السياسية عبر الوسائط الرقمية لا تكتسب صفة الشرعية إلا إذا كانت مؤطّرة قانونًا ومحمية قضائيًا.

لقد أتاح التحوّل الرقمي إمكانيات واسعة لممارسة الحقّ في التعبير والمشاركة، من التصويت الإلكتروني إلى المشاورات العامة عبر الإنترنت، غير أنّ هذه الممارسات تظلّ محدودة في غياب إطار تشريعي واضح. ففي التجربة الإستونية، مثلاً، تمّ إدماج التصويت الإلكتروني في النظام الدستوري منذ عام 2005، وأقرّ بضمانات قانونية صارمة. (Government of Estonia, 2020, p. 15). بينما في معظم الدول العربية، ما تزال المشاركة الافتراضية خارج المنظومة الرسمية، وتُعتبر أقرب إلى التعبير السياسي غير الملزم، الأمر الذي يضعف جدواها القانونية والسياسية.

من منظور قانوني، تفرض المواطنة الرقمية إعادة تعريف العلاقة بين المشروعية التقنية والمشروعية القانونية. فالتقنيات قد تمكّن من الوصول والمشاركة، لكنها لا تُنتج شرعية سياسية ما لم تُدمج ضمن النظام القانوني للدولة. وبذلك،

لا تتحقق المواطنة الرقمية إلا عندما يُصبح الفضاء الإلكتروني جزءًا من النظام العام الخاضع لرقابة القانون والقضاء. (Zuboff, 2019, p, 97).

يتضح من هذا المبحث أنّ المواطنة الرقمية تُشكّل امتدادًا طبيعيًا لمفهوم المواطنة في القانون العام، لكنها تتطلب تحديدًا للنصوص الدستورية والقانونية لتأمين حماية الحقوق الرقمية وضمان مبدأ المشروعية في الممارسة الافتراضية. في الدول الهشة، حيث تضعف البنية المؤسسية والرقابية، يصبح هذا التحدي أكثر إلحاحًا، إذ إنّ غياب الإطار القانوني الصلب يجعل المشاركة الافتراضية مجرد واجهة شكلية لا تعبر عن تمثيل سياسي فعلي.

المبحث الثاني

هشاشة الدولة والتحوّل الرقمي في المجال العام

يشكّل مفهوم «هشاشة الدولة» أحد المفاهيم المحورية في القانون العام المعاصر، إذ يُعبّر عن ضعف مؤسسات السلطة العامة في أداء وظائفها الأساسية، سواء في بسط الشرعية أو تقديم الخدمات أو ضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وتبرز أهمية هذا المفهوم عندما يُقترن بالتحوّل الرقمي، لأنّ انتقال الدولة إلى الإدارة الإلكترونية والمواطنة الرقمية يتطلب مؤسسات قوية، قادرة على إدارة الفضاء العام الجديد وفق مبدأ المشروعية. غير أنّه حين تغيب هذه القدرة، تتحوّل الرقمنة في غياب الضبط المؤسسي من أداة تحديث إلى متغيّر يفاقم الاختلال البنيوي، وتُصبح المشاركة الافتراضية انعكاسًا لهشاشة بنيوية في السلطة والشرعية.

المطلب الأول: الدولة الهشة من منظور القانون العام

تُعرّف الدولة الهشة بأنها تلك التي تفقد السيطرة الفعلية على أقاليمها أو على أدواتها القانونية والمؤسسية، فلا تتمكّن من تنفيذ القوانين أو ضمان العدالة والمساءلة. (المجنوب، 2019، ص 142) ويُترجم هذا الضعف في ميدان القانون العام في انهيار مبدأ سيادة القانون، وتراجع قدرة الإدارة على إنفاذ القرارات العامة وفق الأصول القانونية. ويُشير تقرير البنك الدولي لعام 2023 إلى أنّ الهشاشة ليست فقط أمنية أو اقتصادية، بل أيضًا مؤسسية، إذ يتجلى في ضعف البنى الدستورية والرقابية التي تحكم عمل الدولة (World Bank, 2023, p.18). فعندما يتراجع حضور القضاء والإدارة والبرلمان، تتآكل شرعية النظام العام، وتصبح السلطة خاضعة لشبكات نفوذ خارج القانون. من زاوية قانونية، تؤدي هشاشة الدولة إلى خلخلة منظومة المشروعية. فالقوانين تُصبح شكلية، وتُمارس المؤسسات التنفيذية صلاحياتها دون رقابة فعّالة، مما ينتج فراغًا قانونيًا يسمح باستغلال الفضاء الرقمي خارج الإطار المؤسسي. في هذه الحالات، تضعف الحماية القانونية للمواطنة، سواء التقليدية أو الرقمية، وتُفقد الحقوق مضمونها الدستوري. (السنهوري، 2018، ص 55)

في المقابل، تُظهر تجارب بعض الدول التي مرّت بمراحل هشاشة، مثل تونس بعد 2011 والعراق بعد 2003، أنّ بناء الثقة بين المواطن والدولة يتطلب إصلاحًا قانونيًا عميقًا قبل إطلاق التحوّل الرقمي، لأنّ التكنولوجيا لا تستطيع تعويض غياب الشرعية القانونية. (Samir, 2022, p, 89)

المطلب الثاني: أثر ضعف المؤسسات على ممارسة الحقوق الرقمية

يرتبط نجاح المواطنة الرقمية ارتباطًا وثيقًا بقدرة المؤسسات العامة على تأمين بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة. فحين تكون المؤسسات الإدارية والقضائية ضعيفة، تصبح الحقوق الرقمية عرضة للانتهاك أو التلاعب، وتتحوّل المنصّات الرسمية

إلى أدوات شكلية لا تضمن المشاركة الفعلية في العديد من الأنظمة ذات البنية المؤسسية الهشة، يتجلى ضعف المؤسسات في ثلاثة مظاهر رئيسية:

1. غياب التشريعات المنظمة للفضاء الرقمي.
في لبنان، مثلاً، لا يزال الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية مشتتاً بين قرارات وزارية ومشاريع قوانين لم تُقر بعد، ما يجعل العلاقة بين المواطن والإدارة الرقمية قائمة على المبادرات لا على القواعد القانونية. (وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية اللبنانية، 2023، ص. 12).
2. ضعف القدرات الإدارية والتقنية.
غياب التدريب والتمويل يؤدي إلى تعطل منصات المشاركة الرقمية أو اقتصرها على النخبة المتعلمة، مما يحدث فجوة رقمية تُقصي شرائح واسعة من المواطنين. (ESCWA, 2024, p. 45).
3. تسييس الفضاء الرقمي.

في الدول التي تشهد انقسامًا سياسيًا أو طائفيًا، يُستخدم الفضاء الافتراضي كمنبر للتجاذب بدلاً من أن يكون فضاءً للتمثيل والمساءلة، ما يُضعف الثقة بالتحوّل الرقمي كمارسة قانونية عامة. (Carnegie Middle East Center, 2022, p. 30). تُظهر الدراسات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (ESCWA, 2023, p. 15) أنّ معدّل الثقة بالمؤسسات الرقمية في الدول العربية لا يتجاوز 35%، مقارنة بنحو 70% في الدول الأوروبية. هذه الفجوة تعكس مدى هشاشة الإطار المؤسسي الحامي للمواطنة الرقمية، إذ تبقى المبادرات الرقمية دون أثر قانوني فعلي ما لم تُستند إلى قواعد قانون عام واضحة تضمن المساواة في الوصول والشفافية في الأداء.

المطلب الثالث: المخاطر القانونية للمواطنة الرقمية في الأنظمة الهشة

تتمثل أبرز التحديات في تآكل مبدأ المشروعية حين تنتقل ممارسة الحقوق إلى الفضاء الرقمي دون ضمانات دستورية واضحة. فالمواطنة الرقمية في الدول الهشة تواجه عدداً من المخاطر القانونية، أبرزها:

1. انعدام الحماية التشريعية للبيانات والمعطيات الشخصية.
إنّ ضعف الإطار القانوني لحماية البيانات يجعل المواطنين عرضة للمراقبة أو للابتزاز، ويُضعف ثقتهم بالمؤسسات العامة. ففي العديد من الدول العربية، لا تزال قوانين حماية البيانات في مراحلها الأولية أو غير مطبّقة. (OECD, 2022, p. 22).
2. غياب الرقابة القضائية على القرارات الرقمية.
القرارات الإدارية الصادرة عبر المنصات الإلكترونية قد تمسّ بحقوق الأفراد دون أن تكون خاضعة لرقابة فعّالة، لغياب محاكم متخصصة أو تشريعات تنظّم الإثبات الرقمي. (القيسي، 2023، ص. 71).
3. التمييز الرقمي وتكافؤ الفرص.

تتعارض الفجوة الرقمية مع مبدأ المساواة الدستوري، إذ تحرم الفئات الفقيرة أو المناطق الريفية من حقّ المشاركة، مما يُنتج شكلاً جديداً من الإقصاء القانوني والسياسي. (Zuboff, 2019, p. 312).

في ضوء هذه التحديات، يصبح الحديث عن المواطنة الرقمية في الدول الهشة سابقاً لأوانه إن لم يُستند إلى إصلاح مؤسسي ودستوري. فالتحوّل الرقمي، كما يشير "مانويل كاستلز"، لا يُنتج بالضرورة ديمقراطية رقمية، بل قد يعمّق الفجوات القائمة بين المُمكّنين تكنولوجياً والفئات المُقصّاة رقمياً. (Castells, 2010, p. 201).

يتبيّن من هذا المبحث أنّ هشاشة الدولة لا تقتصر على ضعف الموارد أو غياب الأمن، بل تمتد إلى المجال القانوني والمؤسسي الذي يحدّد مشروعية الفعل العام. في ظل هذا الواقع، تبقى المواطنة الرقمية محاصرة بين طموح التحديث وواقع

الضعف البنوي، فلا تتحقق المشاركة الافتراضية إلا شكلياً، بينما يظلّ التمثيل السياسي رهيناً بإصلاح المنظومة القانونية التي تضمن المشروعات، المساواة، والشفافية في الفضاء الرقمي.

المبحث الثالث

المواطنة الرقمية في الدول الهشة: قراءة مؤشراتية مقارنة بين تونس ولبنان والعراق (2022-2024)

يعتمد هذا المبحث مقارنة تحليلية-مؤشراتية مقارنة، تستند إلى تقاطع ثلاثة مؤشرات دولية رئيسية:

(1) مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) الصادر عن الأمم المتحدة،

(2) مؤشر المشاركة الإلكترونية (E-Participation Index – EPI) ،

(3) مؤشر سيادة القانون (Rule of Law Index) الصادر عن World Justice Project (2024)

بوصفه أداة لقياس صلابة الإطار القانوني-المؤسسي في الحالات المدروسة.

ولا يُقصد بهذه المؤشرات إثبات علاقة سببية حتمية، بل تحليل الترابط البنوي بين الجاهزية الرقمية من جهة ومستوى صلابة الإطار القانوني-المؤسسي من جهة أخرى، بوصف ذلك شرطاً لتحوّل النفاذ التقني إلى ممارسة مواطنة ذات أثر تمثيلي فعلي.

ينتقل هذا المبحث من المقاربة النظرية للمواطنة الرقمية إلى تحليل ميداني قائم على المؤشرات الكمية، بهدف قياس واقع التحوّل الرقمي الحكومي في ثلاث دول عربية تُصنّف ضمن الدول الهشة أو الانتقالية، هي: لبنان، تونس، والعراق. ويُعتمد في هذا السياق على مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (E-Government Development Index – EGDI) الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (UN DESA) بوصفه المرجعية الدولية الأكثر انتظاماً وشمولية في تقييم الجاهزية الرقمية للدول. (UN DESA, 2024, p. 25)

وقد تم اختيار هذه الحالات وفق منطق المقارنة المتدرّجة للهشاشة، بحيث تمثّل تونس حالة انتقالية ذات مؤسسات قائمة نسبياً، ولبنان حالة تآكل مؤسسي مزمن، والعراق حالة هشاشة عميقة ما بعد نزاع، بما يسمح باختبار الفرضية عبر تباين مستويات الصلابة القانونية-المؤسسية ضمن سياق إقليمي مشترك.

ولا يُستخدم هذا المؤشر هنا بوصفه أداة لقياس علاقة سببية مباشرة، بل أداة تحليل بنوي تُساعد على تفسير العلاقة بين الجاهزية التقنية، وصلابة الإطار المؤسسي، وقابلية تحوّل النفاذ الرقمي إلى ممارسة حقوقية وتمثيلية.

كما لا يقتصر هذا المؤشر على قياس مستوى النفاذ التقني أو كثافة البنية التحتية الرقمية، بل يربط بين جودة الخدمات العامة الرقمية، وكفاءة شبكات الاتصال، ومستوى رأس المال البشري، بما يسمح بتقييم مدى تحوّل التكنولوجيا فعلياً من أداة تقنية إلى بنية مؤسسية مؤلدة للحقوق والمساءلة والتمثيل. ومن ثمّ، يتيح هذا المبحث اختبار الفرضية المركزية للبحث القائلة بأن هشاشة الدولة تُفوّض قابلية التحوّل الرقمي بدوره إلى ممارسة مواطنة دستورية ذات أثر تمثيلي فعلي.

المطلب الأول: الإطار المنهجي والمؤشرات المعتمدة في القياس

لا تُستخدم المؤشرات لإثبات علاقة سببية، بل لاختبار مدى الترابط البنوي بين الجاهزية الرقمية وصلابة الإطار القانوني-المؤسسي .

يقوم مؤشر EGDI على معادلة مركبة تجمع بين ثلاثة أبعاد مترابطة: (UN DESA, 2023, p. 118)

1 . مؤشر الخدمات الإلكترونية (Online Service Index – OSI) يقيس مستوى توافر الخدمات الحكومية

الرقمية وجودتها وتكاملها الوظيفي.

2 . مؤشر البنية التحتية للاتصالات (Telecommunication Infrastructure Index – TII) يقيس كثافة وانتشار

شبكات الاتصال والاستقرار التقني.

3 . مؤشر رأس المال البشري (Human Capital Index – HCI) يقيس مستويات التعليم والمهارات الرقمية وقدرة

المجتمع على استخدام المنصّات الرقمية بفعالية.

وتُحتسب القيمة النهائية للمؤشر وفق الصيغة الآتية:

$$EGDI = (OSI + TII + HCI) \div 3$$

وعلى الرغم من أهمية هذه المؤشرات في قياس الجاهزية الرقمية للدول، فإنها تبقى أدوات قياس تقنية-إدارية أكثر منها أدوات لقياس التمثيل السياسي، ولذلك تُستخدم في هذه الدراسة بوصفها مدخلاً تحليلياً لتفسير العلاقة بين الجاهزية التقنية والبنية القانونية-المؤسسية، لا كدليل مباشر على جودة التمثيل الديمقراطي.

ومع ذلك، تظلّ المؤشرات الدولية، وعلى رأسها EGI وEPI، أدوات قياس تقنية-إدارية أكثر منها أدوات قياس تمثيلية أو ديمقراطية، إذ تُركّز على توافر الخدمات وكثافة البنية التحتية ومستويات الاستخدام، دون أن تقيس بصورة مباشرة أثر هذه العناصر في إعادة توزيع السلطة أو في تعزيز قابلية المواطنين للتأثير في صناعة القرار العام. كما أنّ بنية هذه المؤشرات تنطوي على افتراض ضمني مفاده أنّ التقدم الرقمي يرتبط خطياً بالتقدم المؤسسي، وهو افتراض قد لا يصمد بالضرورة في سياقات الهشاشة، حيث قد تتوسّع الخدمات الرقمية في ظل ضعف الرقابة والمساءلة. وعليه، يُعاد توظيف هذه المؤشرات هنا ضمن مقارنة تفسيرية نقدية، لا بوصفها دليلاً على جودة التمثيل السياسي، بل باعتبارها مدخلاً لتحليل حدود التحوّل الرقمي حين ينفصل عن البنية القانونية-المؤسسية الحاكمة له.

ولا يُفهم الترابط بين الجاهزية الرقمية وصلابة الإطار المؤسسي بوصفه علاقة سببية خطية، بل علاقة بنيوية احتمالية، حيث تزيد صلابة النظام القانوني-الدستوري من قابلية تحويل النفاذ التقني إلى ممارسة مواطنة ذات أثر تمثيلي فعلي. وعليه، تُستخدم المؤشرات هنا كأداة تفسيرية لتحليل اتجاهات الارتباط، لا لإثبات حتميات تفسيرية مغلقة. وتُستخدم هذه المؤشرات بوصفها أدوات بنيوية تفسيرية، لا أدوات قياس مباشرة للتمثيل السياسي.

المطلب الثاني: المؤشرات الرقمية في لبنان وتونس بين التجزئة والتنظيم

تُظهر حالاً لبنان وتونس قابلية أكبر للمقارنة المؤشرية من حيث انتظام البيانات الرقمية واستقرار القياس الدوري ضمن منظومة EGI، بما يسمح برصد الفوارق البنيوية في إدارة التحوّل الرقمي، رغم انتمائهما إلى فضاء هشّ مؤسسياً بدرجات متفاوتة.

أولاً: لبنان

تشير بيانات تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2024 إلى أنّ لبنان سجّل قيمة EGI بلغت 0.5449، محتلاً المرتبة 126 عالمياً من أصل 193 دولة، مقارنة بقيمة 0.5273 في تقرير 2022، ما يعكس تحسناً محدوداً لا يرقى إلى تحوّل بنيوي (UN DESA, 2024, p. 118).

وتُظهر المؤشرات التفصيلية ما يلي (UN DESA, 2024):

• OSI = 0.4489

• TII = 0.6425

• HCI = 0.5433

ويكشف هذا التوزيع اختلالاً هيكلياً في مسار الرقمنة اللبنانية، إذ لم يُترجم التحسّن النسبي في البنية الاتصالية إلى تطوّر مماثل في جودة الخدمات الرقمية أو في القدرات البشرية الرقمية، بما يُبقي الاستخدام الرقمي في مستوى النفاذ التقني، لا في مستوى التمكين الحقوقي والمؤسسي. كما يظلّ التحوّل الرقمي محكوماً بمنطق المبادرات القطاعية غير المتكاملة، في ظل غياب إطار تشريعي موحد للحكومة الرقمية، وتقلّب السياسات العامة، وضعف الاستقرار الإداري والمالي، الأمر الذي يحدّ من قدرة الرقمنة على إنتاج ثقة مؤسسية أو تمثيل رقمي مستدام.

ثانياً: تونس

في المقابل، تُظهر بيانات الأمم المتحدة أنّ تونس حققت تقدّماً ملحوظاً في مؤشر EGD، إذ بلغت قيمته قرابة 0.6935 في تقرير 2024، وهو مستوى يفوق المتوسط العالمي البالغ نحو 0.6382 (UN DESA, 2024, p. 18).

ويُعزى هذا الأداء إلى توسّع الخدمات الحكومية الرقمية، وتحسّن البنية التحتية للاتصالات، واعتماد سياسات مركزية لإدارة التحوّل الرقمي، إلى جانب إطلاق منصّات وطنية موحّدة للخدمات العامة، وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية وفق منطق التبسيط والرقمنة الشاملة (UN DESA, 2024, p. 132) ويعكس هذا المسار قدرة نسبية على دمج التكنولوجيا ضمن مشروع إصلاح إداري أكثر انتظاماً، بما يسمح بتحويل الرقمنة إلى أداة لتعزيز الثقة المؤسسية، وتوسيع قابلية المواطنين للنفاذ إلى الحقوق والخدمات ضمن إطار قانوني أكثر استقراراً. غير أنّ هذا التقدّم المؤشّراتي لا يعكس بالضرورة استقراراً سياسياً ديمقراطياً مستداماً في ضوء التحوّلات الدستورية بعد عام 2021.

وتبرز المقارنة بين الحالتين أن العامل الحاسم لا يكمن في مستوى النفاذ التقني وحده، بل في درجة تكامل السياسات العامة، واستقرار الإطار التنظيمي، وقدرة الدولة على تحويل التكنولوجيا إلى سياسة مؤسسية مستدامة.

المطلب الثالث: العراق وحدود القياس في سياق الهشاشة القصوى

يُظهر العراق حالة مختلفة من حيث عمق الهشاشة المؤسسية وعدم انتظام البيئة التنظيمية والبيانية، ما يحدّ من قابلية المقارنة الكمية الدقيقة مع لبنان وتونس. وتشير بيانات United Nations E-Government Survey 2024 إلى أنّ العراق احتلّ المرتبة 148 عالمياً في مؤشر EGD لعام 2024 والذي بلغت قيمته قرابة 0.4266، ما يعكس ترتيباً متأخراً و يعكس اختلالات بنيوية عميقة في منظومة الإدارة الرقمية (UN DESA, 2024, p. 140).

ويرتبط هذا الأداء بضعف التنسيق المؤسسي، محدودية الاستثمار في البنية الرقمية، تشتت المبادرات الحكومية، وغياب استراتيجية وطنية متكاملة للتحوّل الرقمي، فضلاً عن هشاشة منظومات الإحصاء والبيانات العامة. ويؤدّي هذا الواقع إلى بقاء الاستخدام الرقمي محصوراً في الفضاء الاجتماعي غير المؤسسي، دون تحوّل إلى قناة قانونية منظمّة لممارسة الحقوق أو إنتاج تمثيل سياسي فعلي.

ويُظهر تقرير الأمم المتحدة أنّ المتوسط العالمي لمؤشر EGD قد بلغ نحو 0.6382 عام 2024 (UN DESA, 2024, p. 22)، مع توسّع متسارع في عدد الدول المصنّفة ضمن الفئة العالية رقمياً، ما يعكس اتساع الفجوة بين الدول ذات المؤسسات المستقرة والدول الهشة. ويكمل هذا التحليل مؤشر المشاركة الرقمية (E-Participation Index) الذي يقيس قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات الحكومية والمشاركة في صنع القرار عبر القنوات الرقمية (UN DESA, 2024, p. 24)، ويكشف أن التقدّم في هذا المجال يرتبط مباشرة بصلاية الإطار القانوني والمؤسسي، لا بمجرد وفرة الأدوات التقنية.

جدول (1): مقارنة المؤشرات الرقمية والمؤسسية (2024)

الدولة	EGDI	EPI الترتيب العالمي	Rule of Law	ملاحظة بنيوية
لبنان	0.5449	126	0.43	فجوة بين البنية التحتية وجودة الخدمات
تونس	0.6935	87	0.53	تكامل نسبي بين الرقمنة والإصلاح الإداري
العراق	0.4266	148	0.36	هشاشة تحدّ من أثر التحوّل الرقمي

المصدر: United Nations E-Government Survey 2024

يمكن بلورة النموذج التفسيري الحاكم لهذه الدراسة في إطار علاقة بنيوية ثلاثية الأبعاد تقوم على: (1) الجاهزية التقنية، (2) صلابة الإطار القانوني-المؤسسي، (3) قابلية التحوّل التمثيلي. فارتفاع الجاهزية التقنية في غياب صلابة قانونية يُنتج رقمنة إجرائية محدودة الأثر السياسي؛ وارتفاع الصلابة القانونية دون جاهزية تقنية يُبقي التمثيل في حدوده التقليدية دون توسّع رقمي فعّال؛ أمّا تلاقي البعدين ضمن سياق مؤسسي متماسك فيرفع احتمالية تحويل النفاذ الرقمي إلى ممارسة مواطنة ذات أثر تمثيلي ملزم. وعليه، لا تُفهم المواطنة الدستورية الرقمية بوصفها نتيجة مباشرة للتقدّم التكنولوجي، بل كمحصلة تفاعلية بين البنية التقنية والبنية القانونية داخل نسق الدولة.

وبالنظر الى المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، يظهر وجود ارتباط اتجاهي بين ارتفاع مؤشر سيادة القانون وتحسّن الأداء الرقمي، إلا أنّ هذا الارتباط لا يبلغ مستوى التلازم السببي، ما يعزّز فرضية الدراسة بأن الجاهزية التقنية تعمل كمتغيّر وسيط مشروط بصلابة البنية القانونية-المؤسسية، لا كعامل مستقل يُنتج التمثيل السياسي بذاته.

وتكشف القراءة المقارنة للمؤشرات الرقمية والمؤسسية عن وجود انفصال بنيوي محتمل بين منطق الكفاءة التقنية ومنطق الشرعية القانونية في الدول الهشة. فارتفاع قيمة مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) لا يعني بالضرورة رسوخًا في سيادة القانون أو انتظامًا في آليات المساءلة، كما أنّ تحسّن البنية التحتية الرقمية لا يفضي تلقائيًا إلى توسيع المشاركة السياسية ذات الأثر المؤسسي الملزم.

وتُظهر المقارنة أنّ موضع الاختلال لا يتمثّل في مستوى النفاذ التقني بحدّ ذاته، بل في قدرة النظام القانوني على استيعاب التحوّل الرقمي ضمن بنيته التنظيمية. ففي الحالات التي تتوسّع فيها الخدمات الإلكترونية دون تطوير موازٍ في الضبط الدستوري والرقابة القضائية، تتحوّل الرقمنة إلى تحديث إداري محدود الأثر التمثيلي. أمّا حين يُدمج التحوّل الرقمي ضمن مشروع إصلاح قانوني-إداري متكامل، فإنّ الجاهزية التقنية تتحوّل إلى رافعة لتعزيز الثقة المؤسسية وتوسيع المشاركة المنظمة.

كما تكشف المؤشرات عن ثلاث فجوات مترابطة:

أولاً، فجوة بين النفاذ التقني والتمكين الحقوقي، حيث لا يقترن توافر المنصّات بضمانات قانونية صريحة لحماية الحقوق الرقمية؛

ثانيًا، فجوة بين الجاهزية الرقمية والمشاركة السياسية الفعلية، إذ تبقى المشاركة الإلكترونية ذات طابع تعبيرية غير ملزم في غياب آليات مؤسسية لتحويلها إلى تأثير في صناعة القرار؛

ثالثًا، فجوة بين الأداء التقني والثقة المؤسسية، حيث يرتبط استخدام المواطنين للمنصّات الرسمية بمدى ثقتهم في حياد الإدارة واستقلال القضاء.

وتؤكد المقارنة بين تونس ولبنان والعراق أنّ العامل الحاسم في تحويل الرقمنة إلى مواطنة دستورية رقمية لا يتمثّل في حجم الاستثمار التقني وحده، بل في درجة اتساق التحوّل الرقمي مع بنية الدولة القانونية وصلابة منظومتها الرقابية. ومن ثمّ، يظلّ

التحوّل الرقمي في السياقات الهشة محدود الأثر التمثيلي ما لم يُدمج ضمن إطار دستوري وتنظيمي يمنحه الشرعية ويُخضعه لمنطق المساءلة.

وبذلك، لا تُقرأ المؤشرات بوصفها قياساً لمستوى التطوّر التقني فحسب، بل باعتبارها أداة تحليل بنيوي تكشف حدود التحوّل الرقمي حين ينفصل عن مرتكزاته القانونية-المؤسسية، ومدى قدرة الدولة على تحويل التكنولوجيا إلى شرعية مؤسسية وإلى ممارسة مواطنة ذات أثر سياسي فعلي.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أنّ المواطنة الرقمية لا تتمثل مجرد تحوّل تقني في أدوات التفاعل بين المواطن والدولة، بل تُجسّد تحوّلًا بنيويًا في مفهوم الشرعية والتمثيل داخل الدولة الحديثة. فالانتقال إلى الفضاء السيبراني لا يُفصي تلقائيًا إلى مشاركة سياسية ذات أثر تمثيلي فعلي، ولا يؤدي توسيع الخدمات الإلكترونية إلى تعزيز الثقة المؤسسية ما لم يُدرج التحوّل الرقمي ضمن إطار دستوري وتنظيمي واضح يضبط العلاقة بين السلطة والحقوق في البيئة الرقمية.

انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها: إلى أيّ مدى يمكن للمواطنة الرقمية أن تُسهم في ترسيخ المشاركة السياسية داخل الدول الهشة؟ وقد بيّن التحليل النظري أنّ الأدبيات القائمة إمّا تفترض دولة قانون مستقرة قادرة على استيعاب التحوّل الرقمي، أو تُعالج هشاشة الدولة بمعزل عن البعد التكنولوجي. ومن هنا جاء اقتراح مفهوم «المواطنة الدستورية الرقمية» بوصفه إطارًا تحليليًا يربط التحوّل التكنولوجي بمنطق الدولة القانونية، ويعيد موضوعة الفضاء السيبراني داخل هندسة السلطة والتمثيل السياسي.

وأظهرت المقاربة المؤشّراتية المقارنة بين تونس ولبنان والعراق أنّ الجاهزية التقنية، كما يقيسها مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI)، لا تتحوّل تلقائيًا إلى ممارسة مواطنة ذات أثر تمثيلي فعلي. فقد كشفت المعطيات عن فجوة بنيوية بين الكفاءة التقنية وصلابة الإطار القانوني-المؤسسي، وعن انفصال محتمل بين توسّع الخدمات الرقمية وضمانات المشروعية والمساءلة. وبذلك، يتبيّن أنّ التفاوت في الأداء الرقمي لا يعكس فجوات تقنية فحسب، بل يكشف تفاوتًا في قدرة الدولة على إدماج الرقمنة ضمن مشروع مؤسسي متماسك.

كما أظهر التحليل أنّ المشاركة الإلكترونية تبقى محدودة الأثر حين لا تُوطّر بالبيانات القانونية واضحة تُمكن المواطنين من تحويل التفاعل الرقمي إلى تأثير في صناعة القرار. فغياب الدسترة الصريحة للحقوق الرقمية، وضعف الرقابة القضائية على الفعل الإداري الرقمي، وتشتت التشريعات القطاعية جميعها عوامل تُقيد إمكان تحوّل النفاذ التقني إلى تمثيل سياسي مُلزم مؤسسيًا. وفي هذا السياق، قد تتحوّل الرقمنة إلى تحديث إجرائي محدود الأثر، أو إلى واجهة تقنية لا تعكس بالضرورة عمقًا في سيادة القانون.

وعليه، تجادل هذه الدراسة بأنّ تعرّف المواطنة الرقمية في الدول الهشة لا يرتبط أساسًا بنقص التكنولوجيا، بل بغياب إدماج التحوّل الرقمي في بنية الدولة القانونية. فالتكنولوجيا لا تُنتج الشرعية السياسية بذاتها، ولا تُعيد تشكيل المجال العام بصورة ديمقراطية تلقائيًا، ما لم تُخضع لمنطق الدسترة والضبط المؤسسي والمساءلة القضائية. ومن ثمّ تصبح المواطنة الرقمية اختبارًا لمُدَى قدرة الدولة على إعادة إنتاج شرعيتها داخل فضاء عام متحوّل، لا مجرد مؤشر على مستوى تطوّرها التقني.

وفي ضوء ذلك، تظلّ المواطنة الدستورية الرقمية رهينة ثلاثة شروط مترابطة:

أولًا، دسترة الحقوق الرقمية وإدراجها ضمن منظومة الحقوق الأساسية بما يمنحها قوة الإلزام والحماية القضائية؛

ثانياً، بناء مؤسسات إدارية وتنظيمية قادرة على إدارة الحوكمة الرقمية وفق معايير الشفافية وتكافؤ النفاذ؛ وثالثاً، تطوير قضاء إداري قادر على مواكبة تحولات الفعل الرقمي وضمان خضوعه لمبدأ المشروعية. وعليه، يُقترح معياراً تحليلياً بديل لقياس نجاح الدولة الرقمية في السياقات الهشة، لا يركز على اتساع البنية التقنية، بل على مدى إخضاع الفضاء السيبراني لسيادة القانون وتحويله إلى مجال تمثيلي خاضع للمساءلة. تظهر نتائج الدراسة أنّ التحوّل الرقمي في السياقات الهشة يعمل بوصفه متغيراً مُضاعفاً لبنية الدولة القائمة؛ فهو يعزّز القدرة التمثيلية حين تكون المشروعية راسخة، ويُعيد إنتاج الاختلال حين تكون الهشاشة بنيوية. ومن ثمّ، لا تُقاس الدولة الرقمية في الدول الهشة بمدى انتشار التكنولوجيا أو اتساع البنية التقنية، بل بمدى إخضاع الفضاء السيبراني لمنطق سيادة القانون وقدرة المؤسسات العامة على تحويل النفاذ الرقمي إلى أثر تمثيلي سياسي ذي اثر مؤسسي مُلزم. وتوصي الدراسة بما يلي:

1. إدراج الحقوق الرقمية صراحةً في النصوص الدستورية.

2. إنشاء هيئات مستقلة للحكومة الرقمية تخضع لرقابة برلمانية.

3. تطوير قضاء إداري مختص بالمنازعات الرقمية.

بيانات الإفصاح:

- الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة: تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- توافر البيانات والمواد: كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- مساهمة المؤلفين: يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- تضارب المصالح: لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- التمويل: لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- شكر وتقدير: الشكر الجزيل لمجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث (JSD) على الدعم والإرشادات ([/https://jsd.sdsmart.org/jsd](https://jsd.sdsmart.org/jsd))

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الجمهورية اللبنانية. (1926). الدستور اللبناني وتعديلاته. بيروت: الجريدة الرسمية اللبنانية.
- الجمهورية التونسية. (2022). دستور الجمهورية التونسية. تونس: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
- القيسي، ع. (2023). القانون الإداري الرقمي والتحول الإلكتروني في الإدارة العامة. عمان: دار المسيرة.
- المجنوب، م. (2019). القانون الدستوري والنظام السياسي اللبناني. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- السنهوري، ع. الرزاق. (2018). الوسيط في شرح القانون المدني. القاهرة: دار النهضة العربية.
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية. (2023). استراتيجية التحول الرقمي في لبنان. بيروت: رئاسة مجلس الوزراء.
- ياسين، ب. (2023). القانون والحقوق الرقمية في العالم العربي. القاهرة: المركز العربي للنشر.



الإسكوا – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2023). الحكومة الرقمية والتحول الرقمي في المنطقة العربية. بيروت: الأمم المتحدة.
ثانيًا: المراجع الأجنبية

Castells, M. (2010). The rise of the network society (2nd ed.). Wiley-Blackwell.

Celeste, E. (2021). Digital constitutionalism: The role of internet bills of rights in the digital age. Routledge.

Conseil Constitutionnel. (2011). Decision on freedom of expression on the internet. Paris: Conseil Constitutionnel.

Fukuyama, F. (2004). State-building: Governance and world order in the twenty-first century. Cornell University Press.

Gillespie, T. (2018). Custodians of the internet: Platforms, content moderation, and the hidden decisions that shape social media. Yale University Press.

Habermas, J. (1991). The structural transformation of the public sphere: An inquiry into a category of bourgeois society. MIT Press.

Mossberger, K., Tolbert, C., & McNeal, R. (2008). Digital citizenship: The internet, society, and participation. MIT Press.

OECD. (2022). Digital government review. OECD Publishing.

OECD. (2023). Digital government index 2023: Results and key findings. OECD Publishing.

Rousseau, J.-J. (2004). The social contract. Penguin Classics..

Samir, A. (2022). Digital governance reforms in fragile states. Journal of Middle East Public Policy, 14(2), 78-96.

United Nations Department of Economic and Social Affairs. (2023). United Nations e-government survey 2023. United Nations.

United Nations Department of Economic and Social Affairs. (2024). United Nations e-government survey 2024: Accelerating digital transformation for sustainable development. United Nations.

World Bank. (2023). Fragility, conflict and violence overview. World Bank.

Zuboff, S. (2019). The age of surveillance capitalism: The fight for a human future at the new frontier of power. PublicAffairs.

ثالثاً: تقارير ومصادر مؤسسية

Carnegie Middle East Center. (2022). Digital politics and governance in the Arab world.

<https://carnegie-mec.org>

Government of Estonia. (2020). E-government and internet voting system in Estonia.

<https://e-estonia.com>

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2023). Digital government and digital transformation in the Arab region. United Nations. <https://unesoc.org>

ESCWA. (2024). Arab digital development report. <https://unesoc.org>